تحوّلات الدّرس اللّساني (من البنية إلى الوظيفة)

أ. عز الدين لعناني
جامعة سطيف 2

الملخص: يحاول هذا البحث أن يرصد التحولات التي يشهدها الدرس اللّساني الحديث، فيتناول الانتقادات التّي مارسها علماء اللّسانيات على الأنساق اللّسانية، فقد شهدت هاته الأنساق تطورات واسعة مست مجال التركيب والدّلالة وتعدّتها إلى التداول، باحثة عن كل الملابسات التي لها تعلقُ باللّغة من أجل تحقيق فهم جيّد لها وإدراك لكيفية اشتغال وحداتها، ونتيجة هذا لم يعد الاتجاهان البنيوي والتوليدي التحويلي الاتجاهين المهيمنين على ساحة الدراسات اللّسانية؛ إذ أتاحت المعرفة المعاصرة نماذج لسانية تحليلية أكملت النقص أو الزوايا التي لم تطرقها الدراسات السابقة، ويعدّ التوجه الوظيفي المؤسس على الأبعاد التداوليّة أبرز هذه النماذج وأدقها وأكملها.

الكلمات المفتاحية: اللّسانيات، البنيوية، التوليدية التحويلية، التداولية، الوظيفية، السياق.

مقدمة: لقد شهد الدرس اللّساني الحديث تطورات واسعة مست مجال التركيب والدّلالة وتعدّتها إلى التداول، باحثة عن كل الملابسات التي لها تعلق بالملفوظ من أجل تحقيق فهم جيد له وإدراك لكيفية اشتغال وحداته ومختلف التعالقات التي تحكمها، ونتيجة هذا لم يعد الاتجاهان البنيوي والتوليدي التحويلي الاتجاهين المهيمنين على ساحة الدراسات اللّسانية؛ إذ أتاحت المعرفة المعاصرة نماذج لسانية تحليلية أكملت النقص أو الزوايا التي لم تطرقها الدراسات السابقة، ويعدّ التوجه الوظيفي المؤسس على الأبعاد التداوليّة أبرز هذه النماذج وأدقها وأكملها.

هذه المعرفة التي يمكن مقاربتها أو النظر إليها على أنّها صدمة العقل في وعي الظواهر، وما يستتبعها من تصحيح وإعادة نظر؛ فما إن يستقر العقل على حال حتى يغيّر وجهة نظره باحثا عن زاوية أخرى، وذلك لإدراكه نسبية المعرفة والعقل البشريين.

فبعدما جرّب العقل اللّساني التيار البنيوي والتوليدي في معالجة الظاهرة اللّغوية وعرف قصورهما، إذ لم ينتبها إلى أنّ اللّغة ليست قوالب مغلقة معزولة وإنّما اللّغة استعمال وتداول وحركة مجتمعيّة وأداة تأثير وتغيير، أراد بعد هذا أن يصحّح جهاز مفاهيمه، وكان من نتيجة هذا أن تولد المنهج الوظيفي التداولي.

إنّها سياسة البدائل وتعديد أوجه النظر من أجل إدراك الحقائق وتدقيقها، هذا الأمر الذي يعدّ إمكانيّة مرنة يتوسل بها في فهم الظاهرة والإحاطة بها، وهو ما نلمسه في هذا التوجه الأخير (الوظيفي التداولي) حيث صار يعتنى بالبحث ودراسة القرابة التي تربط اللّغة كبنية بمستعمليها، وما ينشأ عن هذا الربط من تفسير وفهم لهذه الخصيصة التي امتاز بها الكائن البشري، وكان من استِتبَاعاتها أن بدأ العلماء يدركون شروط نجاح الخطاب وطبيعته، وأنّه أنتج لغرض تواصلي، وأنّ الوظيفة التي استدعته تترك لا محالة بصمتها على بنيته التي تركّب منها. فما هي يا ترى المحطات الكبرى للّسانيات؟ وما هي أهم النقود التّي وجهتها الأنساق اللّسانية لبعضها البعض؟ وما هي أهم المبادئ المنهجية المعتمدة في كل تحول لساني؟

بدأ "فرديناند دي سوسير" محاضراته في علم اللّسان بتقديم فصل عنونه بـــ "نظرة موجزة عن تاريخ علم اللّسان"[1]؛ وهو بذلك يروم تقديم نظرة تحليليّة نقدية لتاريخ علم اللّسان؛ إذ يتناول المبادئ والفروض والنتائج بالتحليل والنقد، بغية تحديد قيمة هذه الدراسات على مرّ التاريخ، ومن ثمة فهو ينبهنا إلى سؤال يجب استحضاره باستمراره، مفاد هذا السؤال هل يملك العقل البشري اللّساني أن يطمئن فيثبت ويستقر؟، أو يتحول على نفسه مراجعة وتصحيحا وإضافة ؟...

يظهر لنا بحسم واضح أنّ "دي سوسير" يروم بحث الثغرات والبياضات التي وقع فيها علماء اللّسان الغربيون على مرّ التاريخ، بغية تقديم دراسات تفيد من سابقتها وتختلف عنها. وهو بذلك يحقّق الفلسفة العلميّة التي تهدف إلى تحديد قيمة النتائج العلميّة.

وما يمكن أن نؤكده أنّ أية مركزيّة تأخذها أي نظريّة علميّة في فترة من فترات التاريخ لم تتأتَّ من فراغ، وإنّما من خلال مراجعات وتحليلات نقدية لما هو ساكن في الذات من تراث، هذا التراث الذي يحكم العقل في لغة أو بمعجم له مصطلحاته المنتظمة والتي تهيكل رؤية العقل للعالم في فترة من فترات التاريخ. فـ"دي سوسير" بنقده للمركزيّة التاريخيّة في التحليل اللّساني يروم تحقيق مركزيّة أخرى انطلاقًا من الأولى ومخالفة لها في الآن ذاته، فغدت الوصفيّة المقترحة من قبله بديلاً للتاريخيّة، وبذلك أضحت التاريخيّة هامشًا لكل تحليل وصفي.

هكذا العقل الغربي يمارس نفسه في الكشف عن حياته، فكل إنجاز علمي أو كل اجتهاد للعقل يتيح مركزية علميّة يعدّ حداثة على تراث مصحح أو منقود. فالتاريخيّة يمكن عدّها تراثا بالنسبة لحداثة "دي سوسير"، ووصفيّة "دي سوسير" يمكن عدّها تراثا بالنسبة لحداثة "تشومسكي"، وتوليدية "تشومسكي" يمكن أن تعدّ تراثا بالنسبة لحداثة "هايمس"، "لابوف"، و"ديك"... وكل اقتراح وظيفي تداولي.

إنّ كل اجتهاد للعقل يحول المركزيّة إلى هامش نملك أن نردّه حداثة. فإشكالية البدائل هذه إشكالية تدل على صحة العقل في توفير الحياة لنفسه، فكل مشروع يتيحه العقل يدلّ على أنّه يعيش واقعا حيويا أو حاضرًا داخل سيرورة التاريخ.

إنّ العقل الغربي يبحث مصطرعًا كيف يستثمر الثروة الماضيّة كي يستمر مستقبلا، ويحضر فعلا. فالعقل الغربي يغتال نفسه من أجل أن يوجد نفسه بخصوبة واضحة وعليه فـ: "إنّ الفكر الغربي قد شقّ طريقه من المعاصرة إلى الحداثة

دون قفز مولّد للقطيعة. وقد تسنّى له ذلك بفضل انصهار المادة والموضوع في تفكير روّاده العلمانيّين فكان الصراع المنهجيّ خصيبا إلى حدّ الطفرة أحيانا"[2].

إنّ النّاظر في العقل اللّسانيّ الغربيّ يجده مليئا بالبياضات، لأنّه ببساطة لا يملك أن يحيط بالظواهر، فنسبيته هذه تتيح ترك الفجوات وعدم الإكمال، فيمارس العقل الحاضر بالنسبة للعقل الماضي إكمالاته ونقوده على ما بات مشيّدًا ورسميًا. وانطلاقا ممّا أقررنا نملك أن نعدّ اللّسانيات التاريخيّة تراثا لحداثة "دي سوسير" فالدّراسات اللّسانيّة التاريخيّة تعدّ بمثابة رسالة لسانيّة لا بأس أن تفك شفرتها ويتفاعل معها قراءة بغيّة تنقيح مبادئها وفروضها ونتائجها، لذا: "فكل قراءة – كما هو معلوم في اللّسانيات العامة – هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها، وما التراث إلاّ موجود لغويّ قائم الذات باعتباره كتلة من الدوال المتراصفة، وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن. وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده"[3].

وإذا كان الحال على ما هو عليه؛ فتفكير " دي سوسير" بالتأسيس لمشروع ما بعد اللّسانيات التاريخيّة هو في حدّ ذاته تفكير في الحاضر واحتفاء بالماضي في آن، هو تفكير يتغيًّا تقويم بنية العقل الماضي من خلال اقتراح أسئلة الحاضر، التي تطلب فهما وأسلوبا وبنيانا جديدا للحياة. فتفكير "دي سوسير" فيما بعد اللّسانيات التاريخيّة هو احتفاء باللّسانيات التاريخيّة، ولكن بتقدير مخالف وانطلاق مغاير؛ فـــ"ديسوسير" يطلب عقلا يتخالف مع التقاليد السّائدة، عقلا يتفجر بالتربيّة الانفصاليّة، فكل انفصال هو نقد لكل ماض لا يطمأن إليه، ولذلك نجده قد درس النحو القديم وعرف مكامن قوته وتميزه كما حدّد مواطن ضعفه وحاول أن يسلّط عليها الضوء، لأنّها السبب الرئيس في عدم نضج الدّرس اللّساني الغربي فهي، كما يقول: "... عرية عن كل نظرة علميّة ومن ثم أهملت اللّسان ذاته، وكانت غاية هذه الدراسة تنحسر على وجه التحديد، في إيجاد قواعد من شأنها أن تميّز الصيغ الإعرابيّة الصحيحة من الصيغ الخاطئة. فهي

إذن دراسة معياريّة بعيدة كل البعد عن الملاحظة الخالصة وهي بالضرورة كانت وجهة نظر ضيقة من هذه الناحية [4]".

ولم يتوقف في نقده هذا على النحو القديم، لأنّه جعل من بين أهدافه الكبرى إثبات قصور كل هذه الدراسات اللّغوية الغربيّة القديمة، ومن ثمة أضاف منتقدًا: "ولكن النقد الفيلولوجي (والمسمى بفقه اللّغة) في هذا الميدان لم يحالفه التوفيق في نقطة: وهي كونه قد ارتبط – كارتباط العبد – باللّغة المكتوبة، ونسي اللّغة الحية المنطوقة. وفضلا عن هذا، فإنّ العصر الإغريقي واللاتيني هو الذي كان يستغرقه استغراقا كاملا[5]"، فكان القدم إذا المكون الأساس لهذا الدّرس، يقول تمام حسّان: "وكان عنصر "القدم" من أهم العناصر التي يتكون منها معنى الفيلولوجيا[6]".

وبعد ذلك يتابع "دي سوسير" المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدّرس اللّساني الغربي، فيتحدث عن فقه اللّغة المقارن / النحو المقارن، وقد تعرض لأعظم الأبحاث التي أسست لمشاريع فقه اللّغة المقارن ابتداء من "وليام جونز" ثم "بوب"، "غريم"، "بوت"، "كوهن"، "مولر"، "كورتيوس"، ووصولا إلى "شليشر" الذي حاول بكتابه "في النحو المقارن للّغات الهندو أوربية" أن ينظّم العلم المؤسّس من قبل "بوب"؛ فيحتفي "دي سوسير" بهؤلاء الأعلام كثيرا، وفي الآن ذاته ينتقدهم، فيحسم موقفه تجاه هذا العقل اللّساني الذي تمركز في فترة من فترات التاريخ بأنّ: "هذا الكتاب الذي ظلّ زمنًا طويلا ذا فوائد ومنافع عظيمة ليثير أكثر من غيره ملامح هذه المدرسة بإظهاره خصائصها باعتبار أنّ هذه المدرسة ذات النزعة المقارنة تكون المرحلة الأولى للّسانيات الهندو أوربية. غير أنّ هذه المدرسة – وإن كانت تستحق تقديرا لا ينكر بافتتاحها مجالاً جديدًا وخصيبًا– لم تتوفق ولم تتوصل إلى تأسيس علم اللّسان الحقيقي؛ فهي لم تشغل نفسها أبدًا كي تستخلص طبيعة موضوع دراستها. ومن ثم فإنّه بدون القيّام بهذه العمليّة الأولى يكون من غير الممكن لأي علم أن يضع منهاجه الخاص[7]" وبناء عليه فدي سوسير

كأنّه يكتب تقريرًا عن نهاية فترة تاريخيّة، وقد أسلف قولا عن "بوب" كونه المؤسس لهذه الدراسات فيقول: "فلم يستحق إذن "bopp" كل تقدير لكونه قد اكتشف بأنّ اللّغة السنسكرتية ذات قرابة ببعض اللّغات الأوربيّة والأسيوية بل لكونه قد فهم بأنّ العلاقات بين اللّغات ذات الأصل الواحد يمكن أن تصبح موضوعًا ومادة لعلم مستقل، أمّا كون الإنسان يوّضح لسانا بواسطة لسان آخر ويفسر صيغ لسان من صيغ أخرى فذلك ما لم يقم به أحد بعد[8]".

ويمكن جدّا؛ أن تعدّ المقارنة الإمكانيّة الرئيسة التي تسرّب بها الدّرس المقارن إلى اللّسانيات الحديثة فــ : "لقد كان هذا الظّل الجديد (ظلّ فكرة المقارنة) هو الطريق الخلفي الذي تسللت منه "الفيلولوجيا" إلى الدراسات الحديثة وإلى دراسة اللّغات الحديثة فيما بعد[9]".

وبناء عليه فلا نملك إلا أن نقول بأنّ "دي سوسير" يتحدث عن تلك التصحيحات التي كان العقل اللّساني الغربي يمارسها على نفسه، فمن النحو القديم إلى فقه اللّغة إلى فقه اللّغة المقارن. فيوضح الإخفاقات المقارنة ويصححها من قبل المقارنين المهتمين باللّغات الرومانيّة والجرمانيّة. يقول "دي سوسير": "ويقتضي هذا المنهاج المقارن الضيق مجموعة من التصورات الخاطئة التي لا نجد ما يقابلها في الواقع، وتظل غريبة عن الشروط الحقيقيّة لكل لغّة؛ ... إلاّ أنّه من وجهة النظر المنهجيّة، لا تخلو من فائدة، معرفة هذه الأخطاء، ذلك أن أغاليط علم ما في مستهل بداياته تكون صورة مكبرة لما يرتكبه الأفراد من أخطاء في أبحاثهم العلميّة الأولى، وستتاح لنا مناسبة سنشير فيها إلى معظم هذه الأخطاء في عرضنا هذا. أمّا اللّسانيات في معناها الحقيقي فهي التي قد نشأت من دراسة اللّغات الرمانيّة والجرمانيّة، إذ كانت اللّسانيات قد ردّت المنهاج المقارن إلى مكانه الصحيح[10]".

يقدم "دي سوسير" أهميّة "ويتني" والنحاة الشبان قائلا: "وتكمن أهميّة هؤلاء في كونهم وضعوا كل نتائج دراسات النحو المقارن في الاتجاه التاريخي،... فبفضل

هؤلاء لم نعد نرى في اللّغة بنية عضوية تتطور من تلقاء ذاتها، بل أصبحت إنتاجًا للفكر الجماعي لمجموعات لسانيّة. وما لبث أن فهم النّاس كم كانت آراء فقه اللّغة والنحو المقارن خاطئة وغير كافيّة، غير أنّه مهما كانت مجهودات هذه المدرسة عظيمة ومهما كان فضل علمائها علينا؛ فلا يمكن التأكيد بأنّها أوضحت لنا المسألة برمتها، إذ لا تزال المسائل الأساسيّة لعلم اللّسان العام تنتظر منا وإلى يومنا هذا إيجاد حل لها[11]".

ويمكن التأكيد بأنّ "دي سوسير" ومن موقعه كأستاذ للدراسات التاريخيّة للغة قد حسم الأمر بأنّ هذه الدراسات يجب أن تقوم وتنتقد، وذلك بأن تدرس اللّغة في ذاتها ولذاتها، ويأتي هذا الحسم بصيغته هذه؛ ذلك أنّ الدراسات السابقة لمشروعه كانت خاضعة ومؤطرة من قبل المادة اللّغوية كظاهرة عامة، إذ تحتوي هذه المادة على عديد الوقائع المبعثرة التي لا سبيل إلى إيجاد علاقات وفاقية بينها، فهي ذلك الواقع الخام غير المتآلف، ويقول "دي سوسير" في المادة اللّغوية العامة: "يتكون موضوع علم اللّسان أو مادته أولا من جميع مظاهر اللّغة الإنسانية وتعبيراتها سواء منها لغة الشعوب البدائيّة أو الشعوب المتحضرة، وسواء تعلق الأمر بالعصور المغرقة في القدم، نقصد العصور الكلاسيكيّة أو عصور عهد الانحطاط آخذين بعين الاعتبار بالنسبة لكل مرحلة لا اللّغة السليمة الممتازة فقط بل جميع أصناف التعبير وأشكاله. وهذا وحده لا يكفي، إذ لما كانت اللّغة كثيرا ما يذهل الناس عن ملاحظاتـــها، تعيّن على عالـــم اللّسان أن يعتبر النصوص المكتوبـــة ما دامت هي وحدها قادرة على أن تجعله يعرف أصناف التراكيب الخاصة القديمة منها أو العتيقة جدا[12]".

فالمادة اللّغوية بهذا الشكل كتبت عليها تحاليل توازيها في التبعثر والتضارب ولم تحدّد نفسها كموضوع له ومنهج تدرس من خلال معطياته، وقد كانت محط اهتمامات العلوم الأخرى إذ خالطتها فكانت جزءا من دراستها. فكانت المادة

اللّغوية خاضعة لربقة العلوم الأخرى، إذ تقتطع منها هذه العلوم ما يناسبها ويصدمها لتدرسه. فحدث هذا التبعثر داخل المادة اللّغوية لأنّ اللّغة ملك الجميع وهي اختزال لهذا العالم، فلذلك نجدها مشتركة، فهي بيت الوجود كما يصفها "هايدغر" فطبيعي إذن أن تشاركها العلوم ويصيبها الاختلاف والتباين.

وأمام هذه الوقائع اللّغوية الموفورة التباين أقبل "دي سوسير" على تأملها وتصنيفها من خلال النظر إليها باعتماد مجموعة ثنائيات؛ وتعد الثنائية المضمنة في القول التالي من بين الثنائيات التي ساعدته لكي يحدّد أو يبتكر موضوعه: "... فللّغة جانب فردي وجانب مجتمعي ولا يمكن أن ندرك أحد الجانبين في استقلال عن الآخر؛ وأكثر من هذا[13]".

وهو إذ يصنّف اللّغة إلى ثنائيات نجده يعرض صعوبة تناولها للمادة اللّغوية فيقول: "... فإمّا أن نقتصر على ناحيّة واحدة من كل مسألة فنقع في خطر عدم الإدراك للثنائيّة المشار إليها آنفًا؛ وإمّا أنّنا ندرس اللّغة من سائر جهاتها في ذات الوقت، فيظهر لنا حينئذ أنّ علم اللّسان عبارة عن ركام من الموضوعات المختلطة، غير المتجانسة ولا رابطة بينها[14]".

وأمّا هذه الصعوبات الموجودة في المادة اللّغوية الموفورة التباين، قلّب "دي سوسير" نظره فيها، وحسم موقفه انطلاقًا من وجهة نظره التي تتسم بالعلميّة – فكل تصرف علمي يتميز بالموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد– فهو – أي "دي سوسير"– يتطلع إلى أن يتقدم بمشروع علمي لساني يستند إلى رصيد تنظيري ينبني على مجموعة من المنطلقات والفروض والغايات تضمن للمحلل اللّساني الوضوح والتوازن والصرامة العلميّة. ويحدّد موقفه منتقيًا من الوقائع اللّغوية ما يصلح لأن يدرس دراسة علمية يقول: "وبالنسبة لموقفنا، فإنّه لا يوجد إلاّ حل واحد لجميع هذه الصعوبات: ذلك أنّه يتعين علينا أول الأمر أن نضع أقدامنا وأن نثبتها على أرض اللّسان وميدانه فنجعله معيارا لجميع المظاهر الأخرى للّغة.

ولا شك أنّ اللّسان وحده، من بين كثير ممّا له ثنائية، يكون قابلاً متهيّئا لتعريف مستقل فيطمئن بذلك فكرنا إلى قبول هذا السناد وهذه الدعامة التي يقدمها لنا اللّسان[15]".

وبهذا الموقف الحاسم كان اللّسان هو موضوع مشروعه، ذلك أنّه يتوفر على النظام، ومن ثمة تكون الدراسة علميّة، إذ تحقق أكبر قدر من التجريد والتماسك فتجعل وحدات الموضوع المبعثرة والمتناثرة في أصناف تلملمها وفاقا وخلافا ويحدّد "دي سوسير" موضوعه الذي ارتضاه مقارنا إياه باللّغة فيقول: "فيما يخصنا فإنّنا نفرق بين اللّسان(la langue) وبين اللّغة (langage) فليس اللّسان إلاّ جزءا محدّدا من اللّغة ... وتأبى اللّغة أن تصنّف في أيّ صنف من أصناف الظواهر الإنسانيّة، ذلك لأنّنا نجهل الكيفية والجهة التي بها نستخلص وحدتها. أمّا اللّسان فهو خلاف لذلك، عبارة عن كل قائم بذاته وهو مبدأ للتصنيف[16]". وبهذا الفعل السوسيري يكون موضوع اللّسانيات قد حدّد انسلالا من الوقائع اللّغوية المتباينة.

ويكون بذلك "دي سوسير" قد قوّم الاعوجاج الذي أصاب الدراسات اللّغوية سابقا؛ إذ كان موضوعها هو المادة اللّغوية المتباينة والمختلفة، أمّا مع "دي سوسير" فقد حدّد الموضوع انطلاقًا من وجهة النظر التي تتميز بالعلميّة وتصبو إلى الوصف والتصنيف، فيكون اللّسان بذلك ذلك الشيء المجرد الذي يستطيع العلم حصره والتحكم فيه.

وبهذا الفهم؛ فقد كلف "دي سوسير" المحلّل اللّساني بثلاث مهمّات يقول: "أمّا مهمة علم اللّسان وغايته فيصبح من شأنها:

أ- أن تصف وأن تؤرخ لجميع أصناف اللّغات التي يمكن أن تتوصل إليها، مما يقتضي التأريخ للّغات الفرديّة ذات القرابة المشتركة وإعادة بناء اللّغات الأصليّة الأمّ لكل أسرة لغوية على قدر المستطاع.

ب- وأن تبحث عن القوى والأسباب المتعارضة بشكل دائم وكلي في جميع اللّغات، وأن تستخلص القوانين العامة التي يمكن أن ترد إليها جميع الظواهر الجزئية في التاريخ.

ج- وأن تحدّد أخيرًا نطاقها بأن تصل إلى تعريفها الخاص[17]".

أكد البحث سابقا أنّ كل مشروع نقدي تصحيحي لا يلغي الدراسات السابقة ويضطهدها، وإنّما يسعى منقحا مكمّلا ومضيفا ... فالنقطتان (أ، ب) من مهام اللّسانيّ تعبّران عن احتفاظ "دي سوسير" بالمعرفة اللّسانيّة التاريخيّة ومشروع النّحو الذي يسعى إلى إقامة قواعد كليّة، وهي دراسات وفيرة الفائدة لا يمكن إلغاؤها؛ إذ هي من مهام اللّسانيّ كما يقول. في حين أنّ التشيّيد النقدي الذي أضافه، هو المهمة (ج) التي أوكلها لعلماء اللّسانيات إذ من الضروري أن تحدّد اللّسانيات نفسها بنفسها. ويتمثل هذا التحديد في أن تحدّد اللّسانيات موضوعها من المادة اللغويّة العامة الموفورة الوقائع والتي تشاركها فيها العلوم الأخرى والموضوع أي (اللّغة) إذ يتحدّد، فإنّه يتحدّد انطلاقًا من وجهة النّظر أو المنهج وهو ذلك المنهج العلمي الذي يتميز بالوصف والتصنيف / التجريد، ومن ثمة تملك اللّسانيات أن تعلن نفسها كعلم قائم بذاته له منهجه وموضوعه كباقي العلوم وتتخلّص دراسة اللّغة من تبعيّتها للعلوم الأخرى، وكذا الدراسات اللّغويّة التي تفتقد ابستمولوجيتها الخاصة بها.

فـــ "دي سوسير" بذلك يروم عرض مشروع اسمه اللّسانيات يتكفل بتحليل اللّغة، له ابستمولجيّته الخاصة به، هذه الابستمولوجيا تحمل همَّ توضيح الأسس المنهجيّة والنظريّة والمنطلقات والأطروحات ووجهات النظر التي تضمن للّسانيّ الشرعية بأن يوجد بعلمه بين العلوم.

ولا ضير بأن نعرض لبعض النقاط الهامة لهذا الفتح اللّساني الجديد، بعدما حاولنا تقديم النقد الذي وجهه "دي سوسير" للدراسات التي سبقته ووجد أنّها غارقة

– وهو معهم– في المادة اللّغويّة العامة الموفورة الوقائع التي يستحيل تحليلها – في نظره – تحليلاً علميًّا، وحاولنا أن نعرض كيف استطاع أن يبتكر مشروع اللّسانيات الوصفيّة، أخرج به الدّراسات اللّغويّة إلى الوجود الشرعي بين العلوم كعلم مستقل بذاته ومن أهم النقاط التي مكنت لمشروعه:

– **التاريخيّة والآنيّة:** إذ سادت في القرن التاسع عشر التاريخيّة، ولم يكن هناك تمييز بين الآنية والتاريخيّة، إلى أن افتتح "دي سوسير" مشروعه الآني حيث يصف ويصنف فيه اللّغة في فترة زمنيّة محدّدة، باحثًا عن العلاقات الداخليّة للّغة في هذه الفترة، وهو إذ يفعل ذلك لا يبعد أو يلغي التاريخيّة، وإنّما يقدّم تصويبًا تكون به الدراسة أقوم وأفيد، فالتاريخيّة قد تهمل كثيرًا من الجزئيّات، إذ يصعب عليها التحكم في المادة اللّغويّة في فترة معيّنة في حين أنّ الآنيّة تكفل لهذا القصور التتام، يقول: "سيختص علم اللّسان التزامني السانكروني بدراسة العلاقات المنطقيّة والسيكولوجيّة، إذ تربط هذه العلاقات الحدود المتقاربة في الوجود (وتشكل نسقًا) ارتباطًا يكون بالصفة التي تراها عليه الجماعة ويدركها وعيها الجماعي (ضميرها الجمعي). أمّا علم اللّسان الدياكروني فسيدرس خلافًا لذلك العلاقات التي تربط الحدود المتعاقبة المتواترة، فلا يدركها الشعور الجماعي وهذه الحدود قد يحل بعضها محلّ بعض بدون أن تكوّن نسقًا فيما بينها[18]".

– **اللسان ظاهرة إجتماعيّة:** إذ اللّسان كونه ظاهرة إجتماعيّة تكفل للعرف الاجتماعي بأن يبعث فيه حيويّة متجانسة ومتماسكة تمكنه من الاستقلال بنفسه، إذ لا يمكن إقامة علاقات تواصليّة بين أفراد المجتمع دون أن يكون هناك تجانس لغوي، فيتنزل اللّسان كحادثة إجتماعيّة تموج علاقات بين أفراد المجتمع من الملكة الإنسانيّة الفطريّة العامة / اللّغة، يقول "دي سوسير" في شأن إجتماعيّة

اللّسان: "وبهذا الاعتبار يكون اللّسان في ذات الوقت إنتاجا مجتمعيّا حادثا عن ملكة اللّغة...[19]".

– **اللّغة نظام:** إذ "اللّغة نظام؛ حيث لا يمكن تحليل الظواهر اللّغويّة بعزلها عن غيرها، فهي أجزاء في نسق أكبر[20]". والقول هذا تموج فيه حيويّة النّظام إذا تمعنا في التشبيه السوسيري لنظام اللّغة بلعبه الشطرنج إذ: "اللّسان نظام لا يخرج عن ترتيبه الخاص. وتشبيهه بلعبة الشطرنج يقربه إلى إدراكنا الحسي[21]".

وتعدّ النقطة السابقة، أي (اللّغة نظام) أهم ما مكّن لمشروع "دي سوسير" بأن ينماز عن المشاريع السابقة، إذ بالنظام حدّدت اللّسانيات الداخليّة؛ فاللّغة ما هـــي إلاّ نظام؛ يقول "أحمد مومن": "إنّ اللّغة في نظر "دي سوسير" لا يمكن أن تكون إلاّ نظامًا من القيّم المجردة[22]". وبهذا الفهم العام يثبت "دي سوسير" مشروعه في التّحليل اللّسانيّ، وذلك في آخر محاضراته بقوله: "الفكرة الأساسيّة التي تقوم عليها محاضراتنا وهي أنّ موضوع علم اللّسان الحق والوحيد: إنّما هو اللّسان معتبرًا في ذاته ولذاته[23]"، وبهذا يكون "دي سوسير" قد جعل موضوع اللّسانيات هو اللّغة التي هي نظام من العلامات، ولتحليلها علميّا لابدّ أن يتمّ تحليلها لذاتها (فهي وجود مغلق له زمان محدّد) ومن أجل ذاتها؛ فيكون الهدف استنباط القوانين التي تحكم اللّغة البشريّة، وبهذا لا يجوز ربط اللّغة بأهداف خارجيّة، ذلك أن كل ربط قد يقلل علميّة التحليل والفهم الدقيق.

ولم ينحصر هذا النضج في التحليل اللّسانيّ في بيئة معينة بل تعدى إلى بيئات مختلفة، فتلقفه الباحثون الأوربيّون استيعابا وتطويرا، فتشكلت مدارس تحمل نظريات ومبادئ ضمن الإطار الشمولي البنيوي ومن أهمها رواجًا: مدرسة جنيف حلقة براغ المدرسة الغلوسيميّة، اتجاه الوظيفية التركيبيّة ... يقول الباحث "الطيب دبّة" معلّقا عن الازدهار الذي لحق بمحاضرات "دي سوسير": "وحينما وجدت

محاضرات "دي سوسير" من يقرؤها باهتمام ويدرك وجاهة طروحاتها وأهميّة الثورة اللّسانيّة التي جاءت بها، وقد كان ذلك – في البداية – على يد لفيف من اللّسانيين الأوروبيين أمثال: شارل بالي، وأ. سيشهاي، ورومان ياكبسون و.ن. تروبتسكوي، و.أ.مارتيني، ول.يلمسليف،... فكانوا التلاميذ الأوفياء، والشرّاح المقتدرين، والمنّظرين المبدعين بما شرحوه ووضحوه من تلك المبادئ السوسيريّة وما أضافوه إليها من نظريات ومبادئ[24]".

ومن أهم المدارس البنيويّة:

– **المدرسة الغلوسيميّة:** إذ تعدّ هــذه المدرسة نسخــة سوسيريّة أخرى أوربيّا؛ برزت في "كوبنهاجن" وقد مثلها جهود "يالمسليف" و"بروندال"، وتخلى هذا الاتجاه عن الدراسات اللّغويّة المتأثرة بالفلسفة، والأنثروبولوجيا واللّسانيات المقارنة، ويحاول أن يُنظم لسانيات علميّة رياضيّة منطقيّة. وتتماز هذه النظريّة عن النظريات اللّسانيّة الأخرى بالإغراق في التجريد النظري، وجاءت أيضا بمصطلحات علميّة منها: مادة المحتوى، شكل المحتوى، شكل التعبير، مادة التعبير[25]. فــ"هلمسليف" طور التّحليل اللّسانيّ بإقحام إجراءات عمليّة رياضيّة فهو بذلك قد: "حاول عصرنة الدراسات اللّغويّة باستخدام مناهج علميّة رياضيّة[26]". وعمومًا يمكن القول أنّ هذه المدرسة تقترب كثيرا من وصفيّة "دي سوسير" ولذلك: "ألح كثيرًا على أنّ بحوثه في هذا الموضوع تنتمي إلى بحوث سوسير[27]".

– **حلقة براغ:** وقد تأسست سنة (1926م) ببراغ من قبل "فلم ماتيسيوس" وطلابه، وقد انضم إليها عديد اللّسانيين المقتدرين مثل: "ياكبسون"، "كارسفسكي" "مارتيني"، "بنفنيست"،... وقد تميّزت هذه المدرسة بالأعمال الفونولوجيّة، إذ أقبلوا على تقديم دراسات وظيفيّة. ومن أهم مبادئ هذه المدرسة[28]:

_ عدّ اللّغة واقعا فعليّا ما خاضعًا لظروف التواصل.

_ الاعتداد كثيرا بالمنهج التزامني في تحليل اللّغة.

_ الاستثمار في المفاهيم السوسيريّة.

_ دراسة الوحدات الصوتيّة وظيفيا.

– **الوظيفية التركيبيّة:** وقد أسّسها اللّسانيّ الفرنسيّ "أندري مارتيني"، إذ هو: "أحد أبرز مؤسسي اللّسانيات البنيويّة في أوروبا وقد كان من بين أهم إسهاماته في هذا المذهب اللّساني الكبير مفاهيمه ونظرياته التي أسس بها اللّسانيات الوظيفيّة على المستوى التركيبي للّغة[29]". ومن أهم النقاط التي تناولها: وظيفة اللّغة، مبدأ التقطيع المزدوج، مبدأ الاقتصاد اللّغوي، مبادئ التحليل الوظيفي ...

وينظر "مارتيني" إلى اللّغة ككل على أنّها ظاهرة تبليغيّة، إذ الوظيفة الأساسيّة للّغة من بين عديد الوظائف هي التبليغ إذ بالتبليغ يسمح الإنسان لنفسه بأن يتواصل مع الأفراد في المجتمع. يقول "مارتيني": "فالإشارة إلى اللّسان بكونه أداة أو وسيلة يجلب بشكل مفيد جدّا الانتباه إلى ما يميّز اللّغة عن كثير من الأنظمة الأخرى فالوظيفة الأساسيّة لهذه الأداة هي التبليغ، فالعربيّة مثلاً هي قبل كل شيء الوسيلة التي تمكن أهل اللّسان العربي من أن تكون لهم علاقات فيما بينهم، سنرى أنّ أي لسان يتغير بمرور الزمن. وهذا الأمر يحصل أساسًا استجابة لحاجيات التبليغ في المجتمع الذي يستعمل اللّسان ويتم ذلك بالوجه الاقتصادي الأمثل[30]". و"مارتيني" إذ يفعل ذلك فإنّه لا ينسى عدد الوظائف الثانويّة الأخرى للّغة كتعبير عن الفكر ووظيفة التعبير عن المشاعر دون التبليغ للآخرين، والوظيفة الجماليّة...[31]".

– **مدرسة جنيف:** وتعد هذه المدرسة امتدادًا في صيغته المباشرة لمشروع "دي سوسير"، وقد حمل هذا المشروع تلامذته، أي "شارل بالي"، و"ألبرتسيشهاي" و"هنري فراي"و"روبرتكوديل"... وقد التزموا بمشروع أستاذهم وباشروه إكمالا وإضافة؛ إذ ناقشوا مثلاً: ثنائيّة (اللغة/الكلام) فأصبح الكلام أيضا محطّ الدراسة.

وهم إذ يتبنون هذه المناقشة فإنّهم: "كانوا يعلمون ... أنّ مجالها لا يخرج عن إطار علم اللّسان الحديث. وحتى "دي سوسير" ذاته، لم يلغه تماما بل اعترف به من حيث هو ميدان خاص في البحث اللّسانيّ يمكنه أن يحتفظ باسم اللّسانيات لصالحه ولكن مع بذل الجهد دائما لئلاّ تطمس الحدود الفاصلة بينه وبين مجال لسانيات اللغة[32]". فالتلاميذ وهم يفعلون ذلك فإنّهم يمارسون إضافات، حتى "دي سوسير" نفسه صرح في أحد المواضع وهو يحدّد موضوع اللّسانيات، بأنّ الكلام ما يزال الجهد الفكري اللّساني يحتاج إلى تأسيس وطريقة يدرسه بها. يقول: "وتأبى اللّغة أن تصنف في أي صنف من أصناف الظواهر الإنسانيّة، ذلك لأنّنا نجهل الكيفيّة والجهة التي بها نستخلص وحدتها[33]".

هذه هي أهم المدارس التي انْبثقت عن المشروع السوسيري؛ إذ أتاح مشروعًا لسانيّا خصبًا، التّف حوله اللّسانيون مراجعة وتوضيحًا وإكمالاً ونقدًا وإضافة ... ونشير إلى أنّ هناك مدارس حملت الهمّ البنيوي اللّساني، أي؛ المدارس البنيويّة الروسيّة (مدرسة قازان، مدرسة موسكو)، والمدرسة الإنجليزية، إلاّ أن بعضها تأثر بالمشروع السوسيري لاحقًا[34]".

ونشير بحسم واضح، إلى أنّ "دي سوسير" هو من أسّس لمستقبل التأمل في اللّسانيات في أوربا أمّا بالنسبة للّسانيات البنيويّة الأمريكيّة فإنّها جاءت استجابة لاحتياجات أنثروبولوجيّة، فقد نتجت عن واقع يبحث مشكلة الأجناس البشريّة فباللّسانيات يفهم الجنس البشري. يقول الطيب دبة موضحا هذا الأمر: "...فإنّ اللّسانيات الأمريكيّة قد قامت استجابة لتوجهات أنثروبولوجيّة تسعى – في ظل شروط معطيات البحث العلمي البراغماتي– إلى دراسة اللغات الهنديّة الأمريكيّة بغرض التعرف على البنيّة الفكريّة والنفسيّة للهنود الحمر[35]". وإذا كان هذا هو منطلق اللّسانيات الأمريكيّة، فإنّه مخالف بشكل كبير لمنطلق اللّسانيات الأوربيّة؛ إذ جاءت الدراسات اللّغويّة الأوربيّة لتحليل واقع تمزق اللّغات والانتشار الهائل

للّهجات. ورغم الاختلاف في المنطلقات، فإنّ الجامع بين اللّسانيات الأوربيّة والأمريكيّة هو منهج الدراسة، فكلاهما كان يحلّل اللّغة بطريقة وصفيّة بنيويّة، وقد يعود ذلك إلى الانتشار لنظريّة "دي سوسير" في مقاربة اللّغة؛ إذ أنّ نظرية البنية السوسيريّة انتشرت في أوروبا وهيمنت على الدراسات اللّغويّة وانتقلت حتى إلى العلوم الأخرى، ونملك أن نقول إنّها تعدت إلى البيئة الأمريكيّة، ويضبط الباحث "مبارك حنون" الانتشاريّة الواسعة للمشروع البنيوي السوسيري قائلا: "وأخيرا جاء سوسير فاتّخذ الدرس اللّساني منحى جديدا على إثر نشر كتابه (دروس في اللّسانيات العامة سنة) (1916م) على يد كل من شارل بالي (charles bally) وألبير سيشهاي (Albert sechehaye) وهكذا نقل كتابه إلى اليابنيّة سنة (1928) ثم إلى الألمانيّة سنة (1931) وإلى الروسيّة سنة (1933م) ... ولقد كان لأفكار سوسير تأثير واسع ومتنوع على حلقة براغ اللّسانيّة وحلقة كوبنهاجن، ... وفي أمريكا على يد "بلومفيلد الذي كتب عرضا عن دروس في اللّسانيات العامة سنة (1924م) قائلا عن سوسير: لقد أمدّنا بالأساس المنهجي لعلم اللّغة الإنسانيّة[36]". وبهذا المشروع السوسيري البنيوي، فقد غدا القرن العشرون وصفيًّا بنيويًا، خلافا للقرن التاسع عشر التاريخي، مما أدى إلى انتشار البنيويّة في أمريكا فـــ "كان نفوذ المذهب الميكانيكي لا يزال يحْسن في بداية هذا القرن فبدت صورة أمريكيّة منه في شكل نفسي هو مذهب السلوكيين الذي لون الدراسات الأمريكيّة بلونه تماما كما يمكن أن يرى ذلك بوضوح في كتابات[37](Bloomfield).

وعليه؛ وإكمالاً للنسخ البنيويّة، لا بأس أن نستأنس بالدرس الأمريكي قبل أن نغادر الوصف والبنية، فاللّسانيات الأمريكيّة تتقاطع مع اللّسانيات الأوربيّة في سيطرة الدراسة الوصفيّة على اللغة، وإن كانا يختلفان في دوافع الدراسة كما أشرنا، وباختصار نملك أن نقول إنّ أهمّ من قاد الدراسات الأمريكيّة الوصفيّة البنيوية: "فرانز بواس"، و"إدوارد سابير"، و"ليوناردبلومفيلد".

فـــ"بواس" عني باللّغات المنطوقة المنتشرة في أمريكا، والتي تتوفر على خصائص متفردة. واعتنى "سابير" بدراسة اللّغة تحليلاً دون أن تحكمه أحكام سابقة جاهزة، أمّا "بلومفيلد" رائد المدرسة الوصفيّة الأمريكيّة من خلال كتابه "اللّغة"؛ فقد أسّس لدراسة اللّغة علميّا انطلاقا من مبادئ سلوكيّة، وانطلاقا من نزعة فلسفيّة وضعيّة لا تؤمن إلاّ بالمرئي التجريبي وقد عدّ الدلالّة في اللّغة أصعب شيء يدرس لأنّه مبحث معنوي[38].

ومنذ أن كسبت اللّسانيات شرعيتها بين العلوم من خلال التأسيس المنهجي والنظري السوسيري، بات العقل البشري اللّساني يمارس على هذا المشروع العلمي الإكمالات والانتقادات والإضافات... وإذا كانت الإكمالات والانتقادات قد مورست على التّشييد البنيوي الوصفي السوسيري نفسه فتشعبت المدارس البنيوية، فأصبحت البنيوية بنيويات، فإنّه يمكن للانتقادات والإكمالات التوغل أكثر في شقوق وثغرات هذا الكتاب / المشروع، حتى جعلت الوقائع الموفورة التي تتشكل منها المادة اللّغوية في عمومها – كما أسلفنا – موضوع دراسة، والتي كان "دي سوسير" قد علّق عليها بأنّـــه لا يمكـــن دراستها مـــا دمنا نجهل الكيفيّة التي نقتحمها بها فـــ"دي سوسير" وإن كان قد أبعد مثلا: اللّسان (كظاهرة إنسانيّة) والكلام كفعل فردي من الدراسة، وتموقع في اللغة كظاهرة اِجتماعيّة، فإنّه من خلال قراءة الإكمالات والانتقادات والإضافات التي تبحث في شقاق هذا الكتاب قد توصلت إلى وجهات نظر ومناهج لدراسة ما بات مستعصيا في زمن "دي سوسير"، فأصبح اللّسان كظاهرة إنسانيّة محط اهتمام اللّسانيات التوليديّة، والكلام محط اهتمام اللّسانيات التوليدية واللّسانيات الوظيفية /التداولية والدراسات اللّسانية الاجتماعية. والحال هذه فإنّه يمكن تصنيف هذا التهاطل اللّساني في الخطاطة التي قدمها الباحث "الطيب دبّة"[39]:

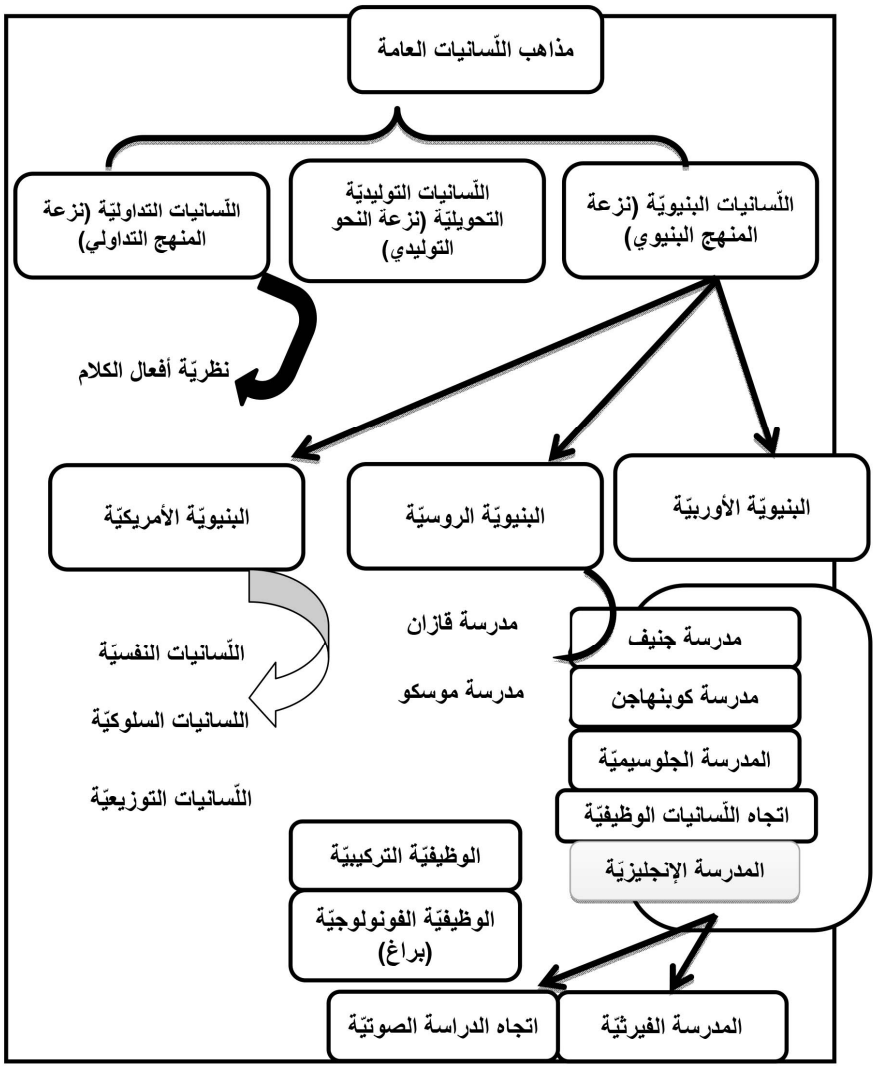

والفكر البشري تختلف غاياته، من حيث التوجه البنيوي إلى التوجه التوليدي التحويلي، وقد ارتبط بغايات متعددة، فهناك غايات يعرضها التصور التصنيفي لفكر وأخرى يعرضها التصور الافتراضي، فالتصور التصنيفي يكون فيه: "هدف

العلم هو جمع المعطيات الموضوعيّة المُمَحصة أو القابلة للتمحيص (vorification)، إنّ العلم يسعى إلى استخلاص القوانين العامة، انطلاقا من المعطيات، فترتيب المعطيات وتصنيفها (Tascionomie) يعد من أولى الخطوات نحو محاولة فهم موضوعي للعالم المحيط بنا، وبذلك يصبح العلم معرفة موضوعيّة للعالم الخارجي[40]". أمّا التصور الافتراضي فيقوم على التفسير، وبذلك فــ: "إنّ هدف العلم ليس جمع المعطيات الموضوعيّة وترتيبها ووصفها؛ بل ينبغي تفسيرها في ضوء فرضيات عامة. من هنا كان للفرضيات دور حاسم في النشاط العلمي وتقدمه المثمر.

إنّ تقدّم العلوم لا يرجع أساسا للتجارب المخبريّة التجريبيّة والتحليلات التكنولوجيّة فحسب، بل إنّ النضج العلمي الذي وصلته كثير من العلوم البحتة راجع لكونها تقوم على تصور افتراضي في تفسير الظواهر المعروضة للتّحليل العلمي، إنّ المقاربة العلميّة الافتراضيّة لا تقوم على جميع الوقائع والأحداث وملاحظتها موضوعيّا بترتيبها وتصنيفها[41]".

وبناء عليه، يمكن أن نطمئن إلى أنّ اللّسانيات البنيويّة تستقر ضمن التصور التصنيفي، ذلك أنّها لسانيات تعاني الواقع وتصنفه، فهي جامعة منظمة مصنفة: فــ"الوصف في اللّسانيات البنيويّة عموما ليس سوى إعادة تنظيم المعطيات اللّغويّة المتوافرة بشكل مختصر بحسب معايير وصفيّة تهدف في نهاية الأمر إلى إعادة ترتيب ما هو موجود فعلا ضمن المعطيات المحصل عليها[42]". وبهذا تكون اللّسانيات البنيويّة قد استقرت تصنيفا ورفضت كل افتراض وتفسير: "فمن العبث أن نطالب بالتفسير، نحن نسعى إلى الوصف بكل دقة نحن لا نحاول أن نفسر، فكل ما هو من قبيل التفسير في الوصف يعتبر بكل بساطة مضيعة للوقت[43]".

وعليه فمن الضروري جدّا، أن لا تتوقف العقول عند هذا المسعى، فعليها أن تثوِّر أسئلة من شأنها أن تقود إلى مسؤوليّة فكريّة جديدة، فكل تقويض وإعادة

تشكيل للتّحليل اللّساني، هو في حدّ ذاته فهم أوضح للظاهرة اللّغويّة جوهر التفكير الإنسانيّ، والذي لا بدّ للإنسان أن يبقى مطاردًا لها بتعدّد الأفهام، فما أن يشيخ فكر في تاريخ ويَكُفّ الإنسان إبداعًا حتّى تثمر هذه الشيخوخة إنسانا آخر يصوغ نموذجا جديدا، وعليه: "وبالنسبة لتشومسكي، فإنّ اللّسانيات التقليديّة والبنيويّة قد راكمتها ما يكفي من المعلومات؛ ما يجعل من الممكن تجاوز المرحلة التصنيفيّة وأن نشرع في إعداد النماذج الافتراضيّة حول اللّغات البشريّة والألسن خاصة[44]". وهكذا تنحو اللّسانيات التوليديّة التشومسكيّة منحى التصور الافتراضي بغية إثبات تحليل لسانيّ جديد و"بالفعل حاول تشومسكي منذ نموذج البنيات التركيبيّة (1957) أن يسير بالبحث اللّساني في هذا الاتجاه العلمي متجاوزا حدود الوصف اللّساني الذي اعتمده الدرس اللّساني البنيوي القائم أساسًا على الملاحظة المباشرة ثم التصنيف[45]".

فالعقل الغربيّ يمارس حاضره، ويبدع فنّ حياته في التحليل اللّسانيّ، فيمكن عدّ كتاب تشومسكي الصادر عام (1957) حدثا في تاريخ التّحليل اللّساني، يقول "جون ليونز": "لعب تشومسكي في ميدان اللّسانيات الحديثة دورًا بالغ الأهميّة في تاريخ هذا العلم، فقد أحدث كتابه الأول الذي صدر عام 1957 ثورة كبرى في دراسة اللّغة دراسة علميّة[46]"، و"الجدير بالذكر هنا، أنّ غالبيّة المدارس الألسنيّة الحاليّة تحدّد مبادئها بالنسبة إلى موقفها من هذه النظريّة بالذات وأنّ التأريخ الألسني يتكلم عن الألسنيّة ما قبل النظريّة التوليديّة التحويليّة والألسنيّة ما بعد النظريّة التوليديّة والتحويليّة، أي؛ أنّ هذه النظريّة قد فجّرت ثورة ألسنيّة طبعت الدراسات الألسنيّة بطابعها الخاص.

تعادل المرحلة التوليديّة والتحويليّة في الألسنيّة، في نظر الباحث، من حيث الأهميّة، مرحلة نشوء الألسنيّة على يد الألسني "فرديناند دي سوسير"، فالمؤلفات

التي وضعها "دي سوسير" وتلاميذه ثبّتت الألسنيّة كمنهجيّة وصفيّة. وثبّتت مؤلفات "تشومسكي" ورفاقه وتلاميذه، بالمقابل، الألسنيّة كمنهجيّة وصفيّة وتفسيريّة[47]".

وقد تم نقل قاعدة المثلث الاصطلاحي من النّص في عهد "دي سوسير" إلى المتكلم في فتح "تشومسكي"، "فالنظريّة الألسنيّة التوليدية تؤمن أنّ بنية اللّغة تحدّدها بنية العقل الإنساني[48]".

فقد جعل "تشومسكي" موضوع اللّسانيات هو اللّسان، الذي يعد ملكة يتميز بها الإنسان في هذا الوجود، فيرمي إلى وصفها وتوضيحها وفي الآن ذاته يقدم تفسيرا للكيفية التي بها ينتج ويفهم متكلم مثالي لغته، يقول "تشومسكي": "إنّ الموضوع الأول للنظريّة اللّسانية هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنّه لا يخضع للشروط النحويّة غير الملائمة كقصور الذاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء[49]"، وفي الوقت ذاته نلحظ أنّ "تشومسكي" أبعد الإنجاز وما يلحقه من ظروف مقامية، وذلك لاعتقاده أنّ: "دراسة الإنجاز؛ أي استعمال اللّغة، بحسب "تشومسكي"، لن تكون ممكنة، من الناحية اللّسانية على الأقل، قبل دراسة شاملة وتامة لطبيعة القدرة وخصائصها. كما أنّه لا يمكن انتظار الشيء الكثير من دراسته "الإنجاز" دون اعتناء دراسة شاملة ومعمقة للمعرفة الضمنية التي يتوافر عليها مستعمل اللّغة[50]".

ولا بأس أن نشير إلى أنّ العقل الغربي يراجع نفسه حتى داخل النموذج الواحد فـ"تشومسكي" في "البنى التركيبية" 1957، غيره في "مظاهر النظريـــة التركيبية" 1965، وغيره في "دراسة الدلالة في القواعد التوليدية" 1972 فالنموذج لم يجهر دفعة واحدة وإنما تدرج حتى أوجد نفسه ولا يزال يتدرج سواء مع "تشومسكي" أو مع تلامذته الذين أقحموا المكون التداولي وتبعهم في ذلك؛ يقول "ميشال زكريا" في النماذج الثلاثة الأولى للنظريّة التوليديّة التحويليّة: "نجد من

الضروري التشديد هنا على أنّ النّظريّة لم يتم وضعها على الشكل التي هي عليه حاليا دفعة واحدة بل مرّت في تطورها الذاتي بالمراحل الثلاثة التالية:

1- مرحلة "البنى التركيبية".

2- مرحلة النظرية الألسنية النموذجية .

3- مرحلة النظرية الألسنية النموذجية الموضحة.[51]"

ولذلك نجد أن النظرة قد تغيرت وطرحت قضايا أخرى في التوليديّة التحويليّة ابتداء من أواسط الستينات، وكان الجدل ينبعث من علمائها أنفسهم؛ إذ نوقشت قضية الدلالة في هذه النّظريّة، وأدى هذا النقاش إلى نتائج عظيمة فكان: "انطلاقة لمنعطف هام داخل هذه النّظريّة حيث انقسم اللّغويون التوليديون قسمين: لغويين (على رأسهم تشومسكي) ينادون بمبدإ "تأويليّة" الدلالة شأنها في ذلك شأن القواعد الصوتية، ولغويين (منهم على الخصوص لاكوف وروس وماك كولي) يدافعون عن أطروحة "توليدية" الدّلالة[52]"، وقد كانت هذه الجهود المبذولة سببا واضحا في إقحام المكون التداولي داخل النّظريّة التوليديّة التحويليّة كمكون رئيس، وبهذا استعيرت مفاهيم هامة وأقحمت بمرونة داخل النّظريّة التوليديّة، يضيف المتوكل: "كان مبدأ توليدية الدلالة المعتمد في إطار "الدلالة التوليدية" من الأسباب التي وطّأت لإدخال التداول في النحو كعنصر من عناصر البنية مصدر الاشتقاق المصوغة على أساس أنها بنية "دلالية تركيبية تداولية"، في هذه البنية مثّل للمفاهيم التداوليّة المستعارة إمّا من فلسفة اللّغة العادية كمفهومي القوة الإنجازية والاقتضاء أو من نظريتي "النسقية" و"الوجهة الوظيفية للجملة"، كمفهوم البؤرة[53]".

وعليه تكون الكيفية الجديدة منعرجًا حاسمًا داخل النّظريّة، إذ أثثت النّظريّة بطريقة جديدة، من شأن هذه الكيفية أن تخصب النّظريّة بغية التكاثر والاجتهاد لعقود جديدة، وبالفعل كان لإقحام المكونين – الدلالة والتداول – أن تنافس هذه

النّظريّة النظريات الوظيفية التداوليّة المسيطرة حاليا على الساحة اللّسانيّة، ويعد نموذج البركمانتاكس والتركيب الوظيفي نموذجين خصيبين للمنافسة*.

ومهما يكن من أمر فإنّ النموذج التشومسكي يعد ثروة واضحة على كل فهم بنيوي وصفي، إذ قلبت قاعدة المثلث من اللّغة في التقاليد السوسيريّة البنيوية إلى اللّسان في الفتح التشومسكي؛ ومن ثمة فالاهتمام بالإنسان المبدع الحاضر عكس الاهتمام بالنّص، و"تشومسكي" إذ يفعل ذلك؛ يكون قد صاغ نظريته وفق التصور الافتراضي فـــ: "رفض تشومسكي المنهج الوصفي معتبرا إياه أسلوبًا ميكانيكيًا لا شيء فيه سوى الوصف للمادة اللّغوية، فلكي يحلل عالم اللّسان يجب عليه أن يقترب أكثر من المتكلمين الناطقين بلغتهم، وذلك لسبر القدرة اللّغوية الفاعلة التي تمكنه من الكلام، ثم عليه أن يبدأ بصياغة الفرضيات الشكلية المؤدية إلى نظرية لسانية شاملة، ثم عليه أيضا أن يبرهن على صحة نتائجه بدقة وموضوعية[54]".

ليس هذا فحسب بل إنّ الإسهام التشومسكي لا يعدّ اهتماما باللّغة وجوانبها فقط بل محاولة لفلسفة لغوية تثير أسئلة من مثل: ما طبيعة اللّغة؟، وكيف يتعلمها الطفل؟، وكيف تتطور القدرة؟[55].

وقبل أن نعاير هذه الثورة في التّحليل اللّسانيّ لا بأس أن نستأنس بأهم الكلمات المفاتيح التي تشكل في الحقيقة معجما يحاول أن يبنين فهما وأسلوبا للتحليل اللّساني[56].

– اللّغة: عرّف "تشومسكي" اللّغة في "البنى التركيبية" قائلا: "سأعتبر منذ الآن؛ اللّغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر؛ فجميع اللّغات الطبيعية في صيغتها المنطوقة أو المكتوبة هي لغات بهذا المفهوم، طالما أنّ كل لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية) (أو حروف الألف باء)، ويمكن

تمثيل كل جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات (أو الحروف)، مع وجود عدد كثير غير محدود من الجمل[57]".

– النحو: (في البنى التركيبية): جهاز لتوليد الجمل النحوية في اللّغة.

– التوليد: القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأمّ.

– التحويل: وهو نقل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية.

– البنية العميقة: تمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية.

– البنية السطحيّة: وتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل.

– الكفاءة: المعرفة اللّغوية الباطنية للفرد.

– الأداء: الاستعمال الفعلي للّغة في المواقف الحقيقية.

وانطلاقا مما أسلفنا؛ يكون موضوع اللّسانيات الوحيد بالنسبة للتوليدية التحويلية هو المتكلم المستمع المثالي بدل اللسان في ذاته ومن أجل ذاته بالنسبة للوصفيين.

هذا وسيكون موضوع اللّسانيات – فيما بعد التوليدية التحويلية – ليس هو القدرة المتوفرة لدى المتكلم، وإنّما هو تحليل البنية اللّغوية وتطورها في ضوء السياق الاجتماعي الذي يتشكل داخل العشائر اللّغوية، فاللّسانيات العامة لابد أن تدرس اللّغة كما يتواصل بها داخل الحياة اليومية، ومن ثمة تغدر السوسيولسانيات هي اللّسانيات قائمة على قدميها، وليست فرعًا لسانيا كما جرت العادة[58]، كل هذا يمثل مشروعًا وتصحيحًا جديدًا شنه "لايبوف" على كل وصف وتوليد، أو على كل تصنيف وافتراض وتفسير، وبذلك تتحول قاعدة المثلث في التحليل اللّساني من اللّغة وصفيًا بنيويًّا إلى اللّسان توليديًا تحويليًا، إلى الكلام سوسيولسانيًا فبات البحث في الكلام مشروعًا ومركزًا منذ أواسط السبعينيات، فهذا "هايمس" يقدّم مشاريع في الكلام، أو ما يمكن أن نصفه بنحو أو مشروع القدرة التواصلية بدل القدرة

التوليدية، فـــ"ديل هايمس" يعد قول: "أنّ ما يتميز به، الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية ممّا يقترحة النّحو التوليدي، وهي القدرة التواصليّة (compétence communicative) التي لا تمكن من القدرة على إنتاج وفهم ما لا حصر له منه الجمل النحويّة فقط، بل تتعلق باشتغال السلوك اللّغوي في شموليته وواقعيته وهي مختلف السياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كل أغراضه التواصليّة في أبعادها الفرديّة والجماعيّة[59]".

وهكذا يكون "هايمس" قد فتح مشروعًا جديدًا غزا به التشومسكيّة فقد: "انتقد تشومسكي في مقال شهير له سنة (1971م) قائلاً: "إنّ نظريّة تشومسكي القائمة على الجمل اللّغويّة المختلفة صحيحة تمامًا، إذا كان المقصود منها وصف اللّغة ككيان مستقل بذاتها، بعيدًا عن المواقف الإجتماعيّة، والحياة التي تستخدم فيها اللّغة، لكن اللّغة لا قيمة لها ككيان مستقل ... فهي ليست قوالب وصيغًا وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنّما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة: كالطلب والترجي والأمر والنهي والدعاء والوصف والتقرير... وغير ذلك من آلاف الوظائف اللّغويّة. وبهذا الانتقاد الشهير "لهايمس" أعيد الاعتبار للنظريات السياقيّة حيث دخلت مجال اللّسانيات بقوة، كنظريات أفعال الكلام لفلاسفة اللّغة العادية ونظريات التداول والملفوظيّة، ونظريات النحو الوظيفي وخاصة نظريّة النحو الوظيفي يسيمون ديك[60]".

وقد شهدت هذه العقود مشهدًا إقتراضيا خصبًا زاد العلوم نماءً، إذ اقترضت اللّسانيات من التداوليات كثيرًا من المفاهيم فـــ: "من المعلوم أنّ الجوانب التداوليّة دُرست أول ما درست، في إطار التيار الفلسفي المُسمّى "فلسفة اللغة العاديّة" حيث عُولجت الظواهر التي من قبيل "الإحالة" و"الأفعال اللّغويّة" و"الاستلزام الحواري"... وقد انتقلت المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدراسات اللّغويّة إذ إنّ مجموعة من النظريات اللّغويّة

– التوليديّة منها وغير التوليديّة – وظفت هذه المفاهيم في وصفها اللّغات الطبيعيّة[61]". وهكذا أولى اللّغويون اهتماما متزايدًا لدور المقام في فهم الجمل[62] فغدَا بحث التحليل اللّسانيّ ذا نظرة تفاعليّة، وعلى محلّل الخطاب أن يتسلح بعلم اللّغة الاجتماعي، وبذلك يكون قد: "تم اختراق ساحة العلوم اللّغويّة بتيارات فلسفيّة ونفسيّة واتصاليّة، وتمّ تقسيم البحث اللّغوي في اللّسانيات الغربيّة إلى نموذجين لسانيين متنافسين: المنحى الشكلي الصوري، والمنحى الوظيفي التواصلي الذي ظهر متأخرًا عن الأول بعض الشيء، وقد كانت التداوليّة من أسباب تعميق هوة الخلاف بين هذين التوجّهين، إذ أذكت جذوة الخلاف ومعركة التنافس بين التيارين بل إنّ الكفة قد رجحت لصالح الثاني منهما، أي الاتجاه الوظيفي بدعم وتأييد من التداوليّة بثقة من مفاهيم ورؤى اشتدّ بها عضد التيار الوظيفي الجديد[63]"، وتغدو بذلك الدراسات اللّغويّة تهتم بالطبقات المقاميّة أي عند استعمالها: "أي باعتبارها كلامًا محددًا صادرًا من متكلم محدّد وموجها إلى مخاطب محدد بـــ "لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدّد" لتحقيق غرض تواصلي محدد[64]".

وإذا كنا أسلفنا الذكر بأنّ اللّسانيات البنيويّة صنفت داخل التصور العلمي التصنيفي، وصنفت التوليديّة التحويليّة ضمن التصور العلمي الافتراضي التفسيري فما موقع هذه النظريات اللّغويّة السياقية الجديدة، والتي فرضت مركزيتها على التّحليل اللّساني، وهل نملك أن نتساءل عن معايير أو إمكانات لتصنيف هذه اللّسانيات الجديدة؟

نملك أن نجيب بأنّه توجد إمكانات أخرى، نظرًا لعدم احتواء التصنيف والافتراض، لمشاكل التكاثر في النظريات اللّسانيّة، وحتّى التكاثر داخل النظريّة اللّغويّة الواحدة، كل هذا حدث بعد سنوات السبعينيات، فهذا المشهد الانفجاري للنظريات اللّغويّة لم يعد يغطيه التصنيف والافتراض. يقول المتوكل: "هذا المعيار في تصنيف التيارات اللّسانيّة المعاصرة، وإن ظلّ واردًا، لم يعد وحده كافيًا للتمييز

بين مختلف النّظريات اللّسانيّة التي نلاحظ أنّها تكاثرت في السنوات الثلاثين الأخيرة سواء داخل إطار النحو التوليدي أم خارجه[65]".

وعليه تمّ اقتراح معايير كي تتماز النظريات عن بعضها و"من المعايير التي يمكن اعتمادها في هذا الباب، معيار "الوظيفية" الذي يتيح التمييز بين تيارين عامين اثنين: التيار "الوظيفي" والتيار "غير الوظيفي" أو (الصوري)، واعتمادًا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نظريات لسانيّة تسعى إلى تفسير الخصائص الصوريّة للّغات الطبيعيّة بربط هذه الخصائص ووظيفة اللسان الطبيعي التواصليّة ونظريات لسانيّة تجعل من مبادئها المنهجيّة العامة أنّ بنيّة اللّغات الطبيعيّة يسوّغ وصفها وتفسيرها بمعزل عن وظيفتها التواصليّة[66]".

وقد بسط "المتوكل" جوابًا – يتمثل في نقاط الاختلاف والائتلاف – للسؤال التالي: ما الضابط الذي يجعلنا نقول عن توجه ما أنّه توجه وظيفي؟ وعليه فوجوه الاختلاف والإئتلاف موجزة كالتالي[67]:

أ. **نقاط الائتلاف:** تأتلف النظريات الوظيفيّة وغير الوظيفيّة حسب "المتوكل" في: موضوع الدراسة، وهدفها وكذا حدود الدراسة؛ وعليه تشترك في اتخاذ اللّسان الطبيعي موضوعًا للدراسة ولا تقف عند وصفه بل تتعدى ذلك إلى تفسيره، وتهدف في الوقت ذاته إلى كشف الخصائص الجامعة بين اللّغات الطبيعيّة. والأنحاء التي تصوغها هذه النظريات أنحاء قدرة، والنظريات إذ تقيم هذه الأنحاء تفرد بدرجات ليست بالمتساويّة مستويات للتمثيل للجوانب التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة.

ب. **نقاط الاختلاف:** اقترح "المتوكل" عدّة نقاط للتمييز بين ما هو وظيفي وغير وظيفي:

_ فوظيفة اللّغة في النظريات الوظيفيّة هي وسيلة للتواصل الاجتماعي في حين نجدها في النظريات غير الوظيفيّة أداة للتعبير عن الفكر، ومن ثمة تعتمد النظريات

الوظيفيّة مبدأ تعالق البنيّة بالوظيفة، فلا نملك رصد خصائص اللّسان الطبيعي إلاّ بهذا التعالق، وتخالف بذلك النظريات غير الوظيفيّة، إذ تروم وصف البنية وحدها وتعزلها عن كل وظيفة، وعليه فكل حديث عن القدرة اللّغويّة للمتكلم السامع هو معرفة القواعد اللّغويّة بطريقة مجردة عند غير الوظيفيين، في حين يؤسس الاتجاه الوظيفي مشروعًا استثماريًا فعليًا للقدرة يجعلها قدرة تواصليّة تحقّق نظارتها وهي تتفاعل استخدامًا.

_ يمثل التداول مركزا رئيسًا هو والدّلالة في النحو، إذ التداول والدّلالة تحدّد البنيّة في نظر الوظيفيين، في حين أنّ غير الوظيفيين إذا وجد التداول إلى جانب الدّلالة فإنّه لا يقوم إلاّ بدور تأويلي.

والذي يجمع بين النظريات السياقيّة السالفة الذكر هو مبدأ تعالق البنيّة بالاستعمال والتداول.

- أهم النظريات الوظيفيّة:

1- نظريّة الوجهة الوظيفيّة: للجملة التي أفرزتها مدرسة "براغ"، ونظريّة النحو النسقي التي تولدت عن مدرسة لندن، فاللّسانيات الوظيفيّة لم تستقر في فترة معيّنة، ويمكن الرجوع بها إلى جهود حلقة براغ، حينما ميزوا بين علم الأصوات والفونولوجيا، وكذا لطرح "ماثيزيوس" للتحليل الوظيفي للجملة المسمى بالوجهة الوظيفيّة للجملة وتقديم "ياكبسون" مخطط التواصل والذي انتقد في الستينيات من قبل "دانش" و"سبوفودا"، و"فيرباس" و"سكال"، إذ يؤكدون على ديناميّة التواصل بدل ثبوتيته[68]. هذا وتزاحم المدرسة النسقيّة المدرسة البراغيّة بالاعتداد بالجانب الوظيفي، إذ يحاول فيرث وضع تحليل للّغة ينطلق من العلاقة الوطيدة بين اللّغة والمجتمع، يقول أحمد مومن: "العلاقات الموقفيّة (situationnal relations) وتغطي شبكتين من العلاقات: جميع العلاقات: الموجودة ضمن سياق الموقف

العلاقات القائمة بين أجزاء النص ومظاهر الموقف ... وهي علاقات بين مفردات اللّغة ومكونات الموقف غير اللّفظية، وبما أنّ وحدات اللّغة تدخل في كلا النوعين من العلاقات فإنّها تكتسب معاني شكليّة وموقفيّة[69]". وسياق الموقف بالنسبة لـــ "فيرث" هو: "حفل من العلاقات، علاقات بين أشخاص يقومون بأدوارهم في المجتمع، مستعملين في ذلك لغات مختلفة ومرتبطين بحوادث وأشياء متنوعة[70]".

ونحن نرجع بالتاريخ اللّساني قليلا إلى الوراء لا بأس أن نستأنس "بمارتيني" الوظيفي: "لا سيما في "نظرة وظيفيّة للّغة/1962" حيث اعتمد مبادئ (سوسير) في التقطيع المزدوج للّغة، وكثيرًا من آراء البراغيين في مجال الصوتيات الوظيفيّة وقدّم وصفا وظيفيّا عامًا للّغة، وغاية الدراسة اللّغويّة في نظر الوظيفيين هي تحديد المبادئ العامة المرتبطة باستعمال اللغة[71]".

وانطلاقًا مما أسلفنا؛ نملك أن نقول أنّ مدرسة براغ و مدرسة لندن كُلّلتا بنظريتين نحويتين هامتين سيطرتا حتى نهاية السبعينات فـــ: "صفة القول أنّ الأفكار الوظيفيّة لمدرسة براغ في شرق أوربا، ومدرسة لندن في غربها، تكاملت وتوجت بنظريتين نحويتين وظيفيتين، ظلت كلتاهما موازية للنظريات النحويّة من جهة وسيطرت على الدراسات النحويّة الوظيفيّة في نهاية السبعينات، ولا تزال مؤثرة على النظريات النحويّة الوظيفيّة التي ظهرت بعدهما من جهة أخرى[72]". وتتمثل مستويات التحليل في نظرية الوجهة الوظيفيّة في ثلاثة مستويات: البنية الدلاليّة والبنية النحويّة والبنية الوظيفيّة، ويفترض داخل النظريّة النسقيّة أنّ اللّغات لها ثلاث وظائف: وظيفة تمثيليّة وأخرى تعالقيّة وأخرى نصيّة[73]، وتقوم النظريّة النسقية على مفاهيم: البنيّة، النسق، الوظيفة. هذا ويتزعم الوجهة الوظيفيّة للجملة (ماثيزيوس، فيرباس، دانيش) ويتزعم المدرسة النسقيّة (فيرث وهاليداي).

2- البركمانتاكس/ والتركيب الوظيفي: وهما من النماذج التوليديّة التحويليّة التي اقترحت بعدما صححّت التوليديّة التحويليّة نفسها في أواسط الستينيات، إذ تمّ التجادل حول وضع الدلالة داخل النحو. وانعطف بالتوليديّة التحويليّة، فنادى "تشومسكي" واتباعه بتأويليّة الدلالة ونادى الفريق الآخر المنشق (لاكوف، روس وماك كولي) بتوليديّة الدلالة. وقد كان لإقحام المكَّون الدلّالي شأن حاسم في إدخال التداول كمكوّن رئيس في الجملة مصدر الاشتقاق، والتي تم التمثيل فيها للمفاهيم المقترضة من التداوليّة، وبذلك تنعرج الكيفيّة الأخيرة هذه عن "النظريّة المعيار الموسعة"، إذ الخصائص التداوليّة تحدّد البنية، أو الخصائص التداوليّة / البنية العميقة تحدّد الخصائص الصوريّة / البنية السطحيّة.

وبذلك تكون التوليديّة التحويليّة في هذا النموذج على غير عادة النّظريّة المعيار الموسعة، التي تمثّل للتداول على أنّه خصائص سطحيّة تسهم في التأويل الدلالي للتركيب / البنية السطحيّة.

في حين أنّ نظريّة التركيب الوظيفي تعتمد مبدأ أنّ الدلالة والتداول تحدّد الخصائص الصوريّة، وبذلك يكون النموذج: بنية تداوليّة، بنيّة دلاليّة، وبنية تركيبيّة. وتحدّد البنيّة التركيبيّة بالتفاعل الحاصل بين البنية التداوليّة والدلاليّة ويتزعم هذا النحو (فون فالين وفالي)[74].

أمّا بالنسبة لنظريّة النحو الوظيفي "لسمون ديك" فيقول عنها "أحمد المتوكل": "ومن المبادئ المنهجيّة الأساسيّة المعتمدة في "النحو الوظيفي" أن التركيب والصرف يحدّدهما إلى بعيد حدّ التداول والدلالة، انطلاقا من هذا المبدأ، بني النموذج في هذا النحو على الشكل التالي: تشكِّل مصدر اشتقاق الجملة "بنية حمليّة" تتحدّد فيها الخصائص الدلاليّة للمحمول وصوره.

وتنقل هذه البنيّة إلى "بنيّة وظيفيّة" عن طريق إسناد الوظائـــف التركيبيّة (الفاعل، المفعول).

والوظائف التداوليّة (البؤرة، المحور....) وتحديد مخصّص الحمل (مؤشر القوة الإنجازيّة التي تواكبه، هذه البنية تمثل للمعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي يستلزمها بناء "البنية المكوِّنية" المحدودة فيها الخصائص التركيبيّة (ترتيب المكونات) والصرفيّة (الإعراب، المطابقة...)[75]".

خاتمة: فهذا الصراع والتسابق في النشاط اللّساني يمكن أن نسميه وعيًا، هذا الوعي يمثل صحوة العقل والتي تمثل إنسانيّة الإنسان بما هو كينونة على الأرض يكرّس هذا الإنسان حياتـــه / حاضره مشروعا لإنجاز العقـــل بما هو ذاكرة وإبداع / ماض ومستقبل... فيغدو بذلك البحث عن حقيقة المستقبل الغائبة بالنسبة للماضي رغبة وإرادة كل إنسان، فلا اجترار ولا تكرار ولا أحداث ولا وقائع فكريّة ماضيّة، باتت مدوَّنة / ذاكرة تتحكم في العقل؛ فالعقل بإمكانيّة النقد يملك تجاوز كل ماضٍ، ولعل "الجابري" يمكِّن بإفصاح هذا فيقول: "مشروعنا هادف إذًا فنحن لا نمارس النقد من أجل النقد، بل من أجل التحرّر مما هو ميّت أو متخشب في كياننا العقلي وإرثنا الثقافي، والهدف: فسح المجال للحياة كي تستأنف فِينا دورتها وتعيد فينا زرعها[76]". وقد لملَمَ "طه عبد الرحمان" هذا الوعي اللّساني في ثلاث مراحل: إذ يصف المرحلة البنيويّة بمرحلة الذّاليات، والمرحلة التوليديّة في شقها الثاني بمرحلة الدلاليات[77]".

ويمكن جدًّا أن نشير بأنّ الدراسات نظريا /تطبيقيّا كانت مكثفة على اللّغات الطبيعيّة، بُغية تحقيق التجربة، وما إن يُرتضى لكفايتها النظريّة والتطبيقيّة حتى ينعرج بها، مراجعة ونقدًا وإضافة... ويعدّ النحو الوظيفي من أحدث إفرازات هذا التكاثر العلمي اللّساني، إنه حدث حاسم في تاريخ بناء الأنحاء، فهو نموذج ظهرت

بواكيره سنة (1978م) بإصدار "سيمون ديك" وبذلك فهو لا يزال يصارع من أجل أن يحقّق كفايته النظريّة وفي الآن ذاته كفايته التطبيقيّة، وقد التف حول هذا المشروع بحاثة كثر بغية تحقيقه حاضرًا فاعلاً/نظرية تسيطر على الساحة اللّسانيّة،- والحال هذه -لا تزال تجارب هذا المشروع تتوالى على اللّغات الطبيعيّة؛ وخير دليل على ذلك تعدِّي هذا المشروع الأوروبي إلى البيئة العربيّة ومحاولة "أحمد المتوكل" تبيئَته على اللّغة العربيّة منذ أكثر من عشرين سنة.

الهوامش:

1- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، تر، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق المغرب، 2008، ص11.

2- عبد السلام المسدي، **التفكير اللّساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس ط2، 1986، ص11.

3- المرجع نفسه، ص12.

4- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص11.

5- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان**، ص12.

6- تمام حسّان، **الأصول – دراسة إبيستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب، النحو، فقه اللّغة البلاغة-**، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص235.

7- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، 14-15.

8- المصدر نفسه، ص12.

9- تمام حسان، الأصول- **دراسة إبيستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، النحو، فقه اللّغة البلاغة-**، ص236.

10- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص16.

11- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان**، ص17.

12- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص18.

13- المصدر نفسه، ص22.

14- فردناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص22-23.
15- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان**، ص23.
16- المصدر نفسه، ص23.
17- المصدر نفسه، ص18.
18- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص148.
19- المصدر نفسه، ص23.
20- خليفة بوجادي، **في اللّسانيات التداوليّة -مع محاولة تأصليّة في الدرس العربي القديم-** بيت الحكمة، العلمة، ط1، 2009، ص18.
21- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص40.
22- أحمد مومن، **اللّسانيات -النشأة والتطور-، ديوان المطبوعات الجماعية**، بن عكنون الجزائر، ق3، ص129.
23- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللّسان العام**، ص344.
24- الطيب دبة، **مبادئ اللّسانيات البنيويّة -دراسة تحليليّة إبستمولوجيّة-** دار القصبة للنشر الجزائر، 2001، ص99.
25- أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص159.
26- المرجع نفسه، ص169.
27- خليفة بوجادي، **في اللّسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم** ص26.
وينظر أيضا، **ميلكاإيفيتش، اتجاهات البحث اللّساني**، تر، سعد مصلوح، وفاء كامل، الجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ط2، 2000، ص317 وما بعدها.
28- ينظر المرجع نفسه، ص247 وما يليها. والطيب دبة، **مبادئ اللّسانيات البنيوية**، ص103 وما بعدها.
29- الطيب دبة، **مبادئ اللّسانيات البنيوية**، ص109-110.
30- أندريه مارتيني، **مبادئ اللّسانيات العامة**، تر، سعدي زبير، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، ص14.
31- المصدر نفسه، ص14-15.

32- الطيب دبة، **مبادئ اللسانيات البنيويّة**، ص100.
33- فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**، ص23.
34- ينظر، الطيب دبة، **مبادئ اللسانيات البنيويّة**، ص132. وما بعدها.
35- ينظر، الطيب دبة، **مبادئ اللسانيات البنيويّة**، ص132. وما بعدها.
36- مبارك حنون، **مدخل للّسانيات سوسير**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987، ص5.
37- تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص37.
38- ينظر، خليفة بوجادي، **في اللّسانيات التداولية -مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-**، ص27-28. وميلكاإيفتش، اتجاهات البحث اللّساني، ص273 وما بعدها. والكتب التي اشتهرت بها اللّسانيات الأمريكيّة هي، اللّغة لـــ"بلومفيلد"، دليل اللّغات الهنديّة الأوربيّة لـــ"بوعز" واللغة لـــ"سابير".
39- الطيب دبة، مبادئ اللّسانيات البنيويّة-دراسة تحليليّة إبستمولوجيّة-، ص98.
40- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليديّة -من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة-**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص14.
41- المرجع نفسه، ص14.
42- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليديّة**، ص16.
43- كورناي، **اللّسانيات البنيوية**، ص21، نقلا عن مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية، ص17.
44- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليديّة**، ص16.
45- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليديّة**، ص18.
46- جون ليونز، **تشومسكي**، تر، محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، ط1، 1988، ص8.
47- ميشال زكرياء، **مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللّغة**، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1985، ص99.
48- المرجع نفسه، ص101.
49- تشومسكي، **مظاهر في النظرية التركيبية**، ص 12، نقلا عن، مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية، ص45.
50- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليدية**، ص45.

51- ميشال زكريا، **مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللّغة**، ص101.

52- أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفية -مدخل نظري-** منشورات عكاظ، المغرب، ص33-34.

53- المصدر نفسه، ص34.

♣- لمزيد من التفصيل ينظر، أحمد المتوكل، الفصل الثالث من كتاب اللّسانيات الوظيفية.

54- التواتي بن التواتي، **المدارس اللّسانية في العصر الحديث ومنهاجها في البحث**، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2008، ص52.

55 - محمود فهمي زيدان، **في فلسفة اللّغة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص191.

56- أحمد مومن، **اللّسانيات النشأة والتطور**، ص206-212.

57- نعوم تشومسكي، **البنى التركيبية**، تر، يؤيل يوسف عبد العزيز، منشورات عيون بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، ط2، 1987، ص17.

58- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليدية**، ص49.

59- مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليدية**، ص49.

60- يحيى بعيطيش، **نحو نظرية وظيفيّة للنحو العربي**، أطروحة دوكتوراه في اللّسانيات الوظيفيّة الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص31.

61- أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفيّة**، ص15.

62- جيليان براون وجورج يول، تر، محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص44.

63- مسعود صحراوي، **التداوليّة عند علماء العرب -دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي-**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص5.

64-مسعود صحراوي، **التداوليّة عند علماء العرب -دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي-**، ص26.

65- أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفيّة -مدخل نظري-**، ص10.

66- أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفية -مدخل نظري-**، ص11.

67- المصدر نفسه، ص12 وما بعدها.

68- مصطفى غلفان، **اللّسانيات العربيّة الحديثة، -دراسة نقديّة في المصادر والأسس النظريّة والمنهجيّة-**، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم، 4، ص252-253.

69- أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص175.

70- المرجع نفسه، ص178.

71- خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداوليّة -مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم-** ص40.

72- يحيى بعيطيش، **نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي**، ص37.

73- ينظر، أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفيّة**، ص107/31 وما بعدها. وأيضا، مصطفى غلفان، اللسانيات العربيّة الحديثة، - دراسة نقديّة في المصادر والأسس النظريّة والمنهجيّة- ص255 وما بعدها. يحيى بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة، ص33، وما بعدها.

74- ينظر، أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفة -مدخل نظري-**، ص33 وما بعدها. وبتفصيل واضح ينظر الفصل الثالث من نفس الكتاب.

75- أحمد المتوكل، اللّسانيات الوظيفية، -مدخل نظري-، ص33. وأيضا، يحيى بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي، الفصل الأول.

76- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، 1984، ص8.

77- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص20.